

الأبعاد الحضارية لحدّي الحرابة والسرقة

في التراث الإسلامي

أ. بلخثير إبراهيم*

مقدمة: إن إقرار النظام و سن القوانين والتشريعات ضرورة اجتماعية تخدم حقوق الناس ومصالحهم وتُنظم علاقاتهم، وقد حاول كبار المفكرين وضع نظم وقوانين تضمن للناس الأمن والرفاهية والاستقرار، إلا أن محاولاتهم باءت بالفشل، لأن البشر مهما بلغ علمهم فهم أعجز من أن يشرعوا للناس جميعاً ما يصلح أحوالهم، لأن ذلك لا يصدر إلا عن خالق الخلق الذي يعلم سرهم وجهرهم ونفعهم وضرهم.⁽¹⁾

وجاء هذا البحث ليتحدث عن البعد الحضاري للحدود وخاصة حدّي السرقة والحرابة، وذلك لأن العالم بأسره يعاني من ظاهرة الإجرام؛ وخاصة السرقة التي انتشرت بصورة واضحة بحيث أصبح الإنسان غير آمن على ما يمتلك من أموال وعقارات وغير ذلك، ف جاء هذا البحث ليعالج هذه الجريمة

* كلية الآداب واللغات ، جامعة تلمسان .

من جذورها وليضع الحل الأمثل لها، فوضع تعريفاً محدداً للسرقة وشروطها وآثارها على الفرد والمجتمع وأيضاً بيّن عقوبتها في التشريع القرآني المعجز. كذلك أبرز البحث ظاهرة انتشار الحراية في العالم والتي تستعمل القوة والتسلط والسطو للسيطرة على خيرات الشعوب وطاقاتها، وكذلك انتشار عصابات الإجرام والقتل وسفك الدماء لنشر الرعب والفوضى بين الناس، فجاء هذا البحث ليوضح معنى وشروط الحراية وآثارها على الفرد والمجتمع وليبين عظمة الإعجاز التشريعي وسموه وشموله، وهو الوحيد الذي يكفل تحقيق الأمن والاستقرار للمجتمعات وللإنسانية جمعاء.

أ- حرّ الحراية قطع الطريق^٣ : لقد ورد ذكر آية الحراية في سياق سورة المائدة، وهي سورة تعنى ببناء مجتمع رباني عقدي يعيش في جو من الطمأنينة والأمن والاستقرار لكافة أفرادهم، والذي يهدد أمنه هو عنصر خبيث لا بد من استئصاله.

وعليه؛ فالآية تقرر عقوبة هذا العنصر الخبيث بما يعرف بحد الحراية، ومحور سورة المائدة هو تفصيل لنقض الميثاق الذي أمر الله به أن يوصل وفيما هو إفساد في الأرض، فتدعوننا لتركه وتطالبنا بما لو فعلناه لا نكون فاسقين ولا خاسرين، فأمرنا الله تعالى أن نتذكر عهد الله علينا وموآثيقه فلا ننقضه كما فعلت بنو إسرائيل.

ثم تذكرنا السورة بنماذج لنقض العهد ومن ذلك جريمة الحراة، وهي إفساد في الأرض حرمه الله بتقرير الحد فيه لتنحسم مادة الفساد في الأرض الذي أظهرته بنو إسرائيل بنقضها للمواثيق⁽²⁾، قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٣٣﴾ (3).

وأية الحراة هذه جاءت بعد سياق قتل النفس ظلماً، وهي مظهر من مظاهر إفساد بني إسرائيل في الأرض قَالَ تَعَالَى: ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ بَعَدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ ﴿٣٢﴾ (4).

فقرن الله قتل النفس بالفساد في الأرض، وجعل كلا منها مبرراً للقتل واستثناء من صيانة الحياة، وتفضيع جريمة إزهاق الروح، ذلك أن أمن الجماعة المسلمة وصيانة النظام العام هو هدف أصيل في التشريع الحكيم. (5)

تعريف الحراية لغة واصطلاحاً :

- **لغة:** بكسر الحاء مصدر حَرَبَ، وحَرَبَ الرجلَ يحربه حرباً، مثل طلبه يطلبه طلباً، إذا أخذ ماله وتركه بلا شيء⁽⁶⁾، والحربة جمعها حِرَاب، وهي الآلة دون الرمح للحرب، عدّها بعض الفقهاء سرقة ولكنها كبرى
 - **اصطلاحاً:** هي جريمة قطع الطريق على الناس مغالبة بقصد السلب والنهب والقتل والإخافة، وهذه الطائفة الخارجة عن النظام تعتبر محاربة للجماعة ومحاربة للتعالم الإسلامية التي جاءت لتحقيق أمن المجتمع.⁽⁷⁾
- عقوبة الحراية في التشريع القرآني :** إن العقوبة التي قررتها آية الحراية للذين يجارون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً هي على سبيل التنويع لا التخيير على الرأي الراجح، فهي عقوبات على ترتيب الجرائم تعرف بحد الحراية بينها الفقهاء وهي:

1. القتل : وذلك إذا قتل، وهذا حد لا قصاص، فلا تسقط بعفو ولي الجني عليه، فالقاتل تدفعه إلى القتل غريزة تنازع البقاء بقتل غيره ليبقى هو، فإذا علم أنه حين يقتل غيره إنما يقتل نفسه امتنع عن القتل، وبذلك دفعت العوامل النفسية بالعوامل النفسية المضادة التي يمكن أن تمنع من ارتكاب جريمة القتل.⁽⁸⁾

2. **القتل مع الصلب** : تجب هذه العقوبة على قاطع الطريق إذا قتل وأخذ المال، فهي عقوبة على القتل والسرقة معا، أو هي عقوبة على جريمتين كلاهما اقترنت بالأخرى أو ارتكبت إحداهما وهي القتل لتسهيل الأخرى، وهي أخذ المال. والصلب مع القتل يقابل في عصرنا الحاضر القتل رميا بالرصاص، حيث يشد المحكوم عليه إلى خشبة على شكل صليب ثم يطلق عليه الرصاص. (9)

3. **تقطيع الأرجل والأيدي من خلاف** : إذا أخذ المال ولم يقتل قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى دفعة واحدة من خلاف، وهذه العقوبة حد لا قصاص فلا تسقط بعفو ولي المجني عليه. وضعت هذه العقوبة على نفس الأساس الذي وضعت عليه عقوبة السرقة، إلا أنه لما كانت هذه الجريمة ترتكب عادة في الطريق وبعيداً عن العمران، كان قاطع الطريق في أغلب الأمر على ثقة من النجاح وفي أمن من المطاردة، وهذا مما يقوي العوامل النفسية الداعية للجريمة، فوجب من أجل ذلك تغليظ العقوبة حتى تتعادل العوامل النفسية التي تصرف عن الجريمة مع العوامل النفسية التي تدعو إليها. (10)

4. **النفى من الأرض** : تجب هذه العقوبة على قاطع الطريق الذي يخيف الناس ولا يأخذ منهم مالا ولا يقتل أحداً. وتعليل هذه العقوبة أن قاطع الطريق هذا يقصد من فعلته هاته الشهرة وبعد الصيت، فلذلك عوقب بالنفى الذي إلى

الخمول وانقطاع الذكر، وقد تكون العلة أنه بتخويف الناس نفى الأمن عن الطريق وهو بعض الأرض فعوقب بنفي الأمن عنه في كل الأرض. (11)

إن عقوبات المحارب ليست قاسية بالنظر إلى ما أحدثه من ترويع وفساد في المجتمعات، ففي القانون ينبغي عدم الرحمة بالجناة، لأن المجني عليه هنا الجماعة التي تنهب أموالها وتُسفك دماؤها، وكلما كانت الجريمة عظيمة كانت قاسية وراذعة، ولو أن عقوبة الحراة طبقت في أمريكا وأوروبا حيث العصابات الدولية لأمن الناس على أنفسهم، ولما اضطرت الحكومة إلى تجنيد آلاف الجنود وصرف الأموال الطائلة في مطاردة هذه العصابات الآثمة، ويمكن اعتبار أن العديد من الجرائم في عصرنا الحاضر تدخل في مفهوم الحراة، حيث جرائم انتشار المخدرات، وتحطيم اقتصاد البلد عن طريق نشر العملة المزيفة وغيرها.

ب- **حد السرقة:** لقد ذكرت آية السرقة في سياق سورة المائدة من خلال قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (12).

وتعتبر آية السرقة والحراة في مضمونهما التشريعي الأساس في بناء المجتمع الإسلامي المتكامل عقديا وسياسيا واجتماعيا واقتصاديا فإنه يتعذر إقامة مجتمع إسلامي اختلت عقيدته وفسدت نظمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي أسلوب القرآن تمتزج التربية الوجدانية بالتشريع الاجتماعي والتوجه الأخلاقي بين

الأفراد والأمم وبالتالي فإن سياق هذه السورة كله يدور حول الوفاء في شتى صوره وأشكاله.

كل ذلك خطابا للمسلمين وتعلّما لهم وتذكيرا وتحذيرا من عاقبة نقض العقود والمواثيق وخيانتها، وهكذا يتضح لنا أن آية السرقة جزء أساسي وضروري من هذه المنظومة لأنه متعلق بعقد الإنسان مع الله تعالى أولا ثم مع الناس بعضهم مع بعض على حفظ الأموال والذمم والدماء.

لذلك اعتنت السورة ببناء أمة ربانية على أساس عقدي فهو هدفها الأساسي التي جاءت به الآيات الكريمة لتحقيقه من خلال العديد من التشريعات الربانية التي بينتها ومنها تشريع حد السرقة، فهو تنكيل من الله تعالى وردع عن ارتكاب الجريمة رحمة بمن تحدّثه نفسه بها، ورحمة بالأمة كلها لأنه يوفر لها الطمأنينة وتربية لها كذلك لإعدادها للدور الذي ينتظرها في جعلها أمة ربانية وبذلك تحقق هدف السورة، ويلتقي هدف السورة بمقاصد الشريعة والتي منها حفظ النفس ومن هذه النفس يده، يحفظها من أن تُتقطع أو يصيبها أي مكروه والمحافظة على المال كذلك. (13)

تعريف (السرقة لغة واصطلاحاً) :

- السرقة لغة: أخذ الشيء خفية من حرزه، ومنه استراق السمع وسارقة النظر إذا كان يستخفي بذلك. (14)

- **السرقه اصطلاحا:** لها تعريفات عدة لتفاوت الشروط التي يراها كل فقيه ذي مذهب؛ غير أن هذه التعريفات تكاد تتفق فيما بينها على أن السرقه هي: "أخذ عاقل بالغ مالا من حرز على سبيل الخفية من غير شبهة". (15)

أنواع السرقه التي عقوبتها الحد نوعان:

- **الأول: سرقه صغرى:** وهي التي يجب فيها قطع اليد، وقد عرفها بعض الفقهاء بأنها: "أخذ مال الغير خفية على سبيل الاستخفاء، أي بدون علم المخني عليه وبغير مغالته". (16)
- **الثاني: سرقه كبرى:** وهي أخذ مال الغير على سبيل المغالبة وتسمى حراة. ويطلق الفقهاء عادة لفظ السرقه على السرقه الصغرى، وكذلك يقصدونها إذا ما تكلموا عن السرقه وأحكامها بينما يجددون حديثهم عن السرقه الكبرى بالحراة أو قطع الطريق.

حد السرقه في التشريع القرآني :

الأصل في مشروعية حد السرقه في الكتاب والسنة من خلال قَالَ تَعَالَى:

﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (٢٨)

(17).

ومن خلال قوله صلى الله عليه وسلم: "إنما أهلك من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف قطعوه" (18).

فالواجب إذا ثبتت السرقة قطع يد السارق اليمنى ابتداءً، فإن سرق ثانية تقطع رجله اليسرى، واختلفوا في قطع اليد اليسرى في السرقة الثالثة والرجل اليمنى في السرقة الرابعة، وتحسم يد السارق بعد القطع، أي تكوى بالنار حتى لا يتعرض المقطوع للتلف والهلاك.⁽¹⁹⁾

البعد الحضاري في حد السرقة :

كفل الإسلام للناس على اختلاف عقائدهم ما يدفع مجرد التفكير في السرقة، وذلك بما يوفر لهم من ضمانات العيش والعدالة في التوزيع وفي الوقت ذاته يجعل ملكية الفرد الشخصية تثبت من كسب حلال. وكفل الإسلام كذلك كافة الوسائل لحفظ حياته من متطلبات الحياة المتعددة، وعندما لا يكفي كسبه لسد ضرورياته، فله اللجوء إلى بيت مال المسلمين ليأخذ حقه المفروض له من الزكاة، كما كفل الإسلام للناس وسائل العمل بالوسائل النظيفّة الكريمة.

وبهذا كله وضع أسباب الوقاية قبل أن يضع العقوبة التي حددها لمن تسول له نفسه بالسرقة، فبعد هذا النظام المتكامل لا يجرؤ أحد على السرقة ويقبل عليها إلا للطمع في الثراء من غير عمل والترويع للجماعة. بعد هذا فإن السارق في ظل ما سبق ذكره مكث في الحاجة، متبين لحمة الجريمة التي أقبل عليها، فحينئذ لا يرأف به متى ارتكبها وثبتت عليه، وحتى بعد تطبيق عقوبة القطع في آحاد الناس،

فإن المجتمع بنظامه، والعقوبة بشدتها، والضمانات بكفائاتها لا تنتج هذه الآحاد. (20)

حكمة التشريع:

صان الإسلام بتشريعه الخالد كرامة الإنسان، وجعل الاعتداء على النفس أو المال أو العرض جريمة خطيرة، تستوجب أشد أنواع العقوبات، فالبغي في الأرض بالقتل والسلب، والاعتداء على الآمنين بسرقة الأموال، كل هذه جرائم ينبغي معالجتها بشدة وصرامة حتى لا يعيث المجرمون في الأرض فسادا، ولا يكون هناك ما يخل بأمن الأفراد والمجتمعات. (21)

وقد وضع الإسلام للمحارب الباغي أنواعا من العقوبات (القتل، الصلب، تقطيع الأيدي والأرجل، النفي من الأرض) كما وضع للسارق عقوبة (قطع اليد).

وهذه العقوبات تعتبر بحق رادعة زاجرة، تقتلع الشر من جذوره وتقضي على الجريمة في مهدها وتجعل الناس في أمن وطمأنينة واستقرار.

وأعداء الإنسانية يستعظمون قتل القاتل، وقطع يد السارق، ويزعمون أن هؤلاء المجرمين ينبغي أن يحظوا بعطف المجتمع، لأنهم مرضى بمرض نفساني، وأن هذه العقوبات الصارمة لا تليق بمجتمع متحضر يسعى لحياة سعيدة كريمة. إنهم يرحمون المجرم من المجتمع، ولا يرحمون المجتمع من المجرم الأثيم الذي سلب الناس أمنهم واستقرارهم، وأقلق مضاجعهم، وجعلهم مهددين بين كل لحظة وأخرى في الأنفس والأموال والأولاد.

وقد كان من أثر هذه النظريات التي لا تستند على عقل ولا منطق سليم، أن أصبح في كثير من البلاد " عصابات " للقتل وسفك الدماء وسلب الأموال، وزادت الجرائم واختل الأمن وفسد المجتمع، وأصبحت السجون ممتلئة بالمجرمين وقطاع الطريق.

إن الإسلام شرع قطع يد السارق وهي عقوبة صارمة ولكنه أمّن الناس على أموالهم وأرواحهم، وهذه اليد الخائنة التي قطعت إنما هي عضو أشلّ تأصلّ فيها الداء والمرض، وليس من المصلحة أن نتركها حتى يسري المرض إلى جميع الجسد، ولكن الرحمة أن نبتئها ليسلم سائر البدن؛ وإن الطبيب إذا قرر قطع يد المريض أو رجله حفاظا على سلامة سائر الجسد، فإنك ترى أهل هذا المريض يسارعون لتنفيذ هذه العملية، ولا أحد يعارض على ما حكم به الطبيب، لأنه شخصّ الداء ورأى أن القطع هو الدواء؛ فكيف بالعليم الحكيم الذي علم أنه لا أمن ولا استقرار لأي مجتمع إلا بتطبيق حكمه وشرعه، ويد واحدة تقطع كفيلا بردع المجرمين وكف عدوانهم وتأمين الأمن والاستقرار للمجتمع.

خاتمة : لقد خلصت من هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن التشريع الإسلامي هو الذي يتناسب مع الفطرة الإنسانية لأن المشرع هو الله تبارك وتعالى.
- إن المجتمع الإسلامي يتضرر و يخسر كثيرا بشيوع السرقة والخيانة حيث يؤدي ذلك إلى انتشار الرعب والفرع و عدم الأمان بضياع الأموال والممتلكات.

- كشف هذا البحث عن أشكال السرقة والحراقة، والتي نجد منها الاستيلاء على الأموال والمدخرات وتهريبها إلى خارج المجتمع الإسلامي، وكذلك نهب خيرات الدول وقتل وترويع أهلها، وانتهاك الأعراض وابتزاز الأموال بقصد تخريب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
- إن التشريع الرباني بما قرره للناس في أحوالهم المادية والمعنوية والنفسية والاجتماعية يتفوق على القوانين الوضعية بعدالته وتكامله وتضامنه الاجتماعي وتحقيق الأمن.
- إن التشريع القرآني ومنه تشريع الحدود هو تشريع في غاية الذروة والكمال، لا يحتاج إلى التعديل بالحذف أو الزيادة أو الإلغاء كما في التشريعات الوضعية، بل يحتاج إلى تطبيق في الحياة ليحفظ المجتمع من انتشار الجرائم وفقدان الأمان، وهو باقٍ وصالح في تطبيقه لكل زمان ومكان إلى قيام الساعة وله أثره في القضاء على الجريمة واستئصالها من جذورها.

الهوامش :

1. محمد إسماعيل إبراهيم ، القرآن وإعجازه التشريعي، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ط، د.ت، ص : 28.
2. ينظر، في ظلال القرآن : 878/2، بتصرف.
3. المائة، آية : 33. المائة، آية: 32.
4. سعيد الحوى، الأساس في التفسير، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ط.2، 1989م، 1296/3.

5. ينظر: لسان العرب، مادة [حرب] : 71/4.
6. شمس الدين محمد عرفه الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، دار إحياء الكتب العربية، د.ط، د.ت: 348/4.
7. عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي، دار الكاتب العربي، بيروت، د.ط، د.ت: 656/1.
8. المرجع نفسه: 657/1.
9. المرجع السابق : 659/1، بتصرف.
10. المرجع نفسه: 660/1.
11. المائة، آية: 38.
12. في ظلال القرآن، 882/2-886، بتصرف.
13. لسان العرب، مادة [سرق] : 175/7.
14. الفقه الإسلامي وأدلته : 92/6.
15. فقه السنة، مرجع سابق : 431/2.
16. المائة، آية : 38.
17. صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب ذكر أسامة بن زيد، حديث رقم : 3526.
18. الفقه الإسلامي وأدلته : 97/6.
19. روائع البيان في تفسير آيات الأحكام من القرآن، مرجع سابق: 402/1.
20. المرجع نفسه: 402/1.